

مجلس الأمن

Distr.: General
22 March 2001
Arabic
Original: English

بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٣٠٠ التي عقدها مجلس الأمن في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في جورجيا - رسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم بالنيابة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2001/242)". أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي:

"يرحب مجلس الأمن بنجاح عقد الاجتماع الثالث المتعلق بتدابير بناء الثقة فيما بين الجانبين الجورجي والأبخازي في يالطا في ١٥ و ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١، واستئناف الحوار فيما بينهما، ويحيط علما بالوثائق الموقعة في يالطا (S/2001/242). ويعرب المجلس عن أمله في أن تؤدي الإجراءات المنبثقة عن اجتماع يالطا إلى التقريب بين موقفي الجانبين والتشجيع على الاستمرار في عقد حوار بناء يهدف إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة للصراع، تشمل تسوية الوضع السياسي لأبخازيا داخل دولة جورجيا وغيرها من القضايا الرئيسية. ويؤكد المجلس على الإسهام الذي يمكن أن تقدمه تدابير بناء الثقة لعملية السلام، ويشيد بالجهود التي بذلتها حكومة أوكرانيا لكفالة نجاح اجتماع يالطا.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيده لدعم الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام من أجل تعزيز الاتصالات على جميع المستويات بين الجانبين الجورجي والأبخازي بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الروسي بوصفه وسيطا، ومجموعة أصدقاء الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

"ويشجع مجلس الأمن الجانبين على الاشتراك في عملية السلام بالتزام متجدد. ويلاحظ المجلس استعداد الجانبين المعلن لكفالة تهيئة الظروف المواتية

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

220301 220301 01-29822 (A)
0129822

لاستمرار عملية السلام والتزامهما المعلن بعدم استخدام القوة وعزمهما المعلن على تكثيف جهودهما من أجل تهيئة المناخ اللازم لعودة المشردين داخليا واللاجئين باختيارهم إلى أوطانهم في ظل ظروف آمنة وكريمة. كما يلاحظ المجلس الإسهام الكبير الذي لا تزال تقدمه بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة من أجل استقرار الأوضاع في منطقة الصراع.

”ويؤكد مجلس الأمن عدم إمكانية قبول الانتخابات المحلية الصورية التي عقدت في أبخازيا، جورجيا، في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠١، ويعتبرها غير شرعية وغير ذات جدوى. فتنظيم هذه الانتخابات يشكل عقبة إضافية أمام محاولات الوصول إلى تسوية شاملة للصراع استنادا إلى القانون الدولي.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية التفاوض بشأن القضايا السياسية الرئيسية للصراع. ويتطلع في هذا الصدد إلى الإحاطة التي سيقدمها الأمين العام عن التقدم المحرز في تحقيق التسوية السياسية، بما في ذلك مشروع الورقة الذي يعتزم ممثله الخاص تقديمه إلى الجانبين، كما تشير إلى ذلك الفقرة ١٦ من القرار ١٣٣٩ (٢٠٠١) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

”وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره الفعلي وهو يؤكد مرة أخرى التزامه بالمضي قدما في عملية السلام“.